

المعتبر في شرح المختصر

[61] فقال له الخمسة وأتباعهم، والمستند رواية عمرو بن سعيد، عن أبي جعفر عليه السلام، وإن ضعف سندها فالشهرة تؤيدها، فاني لم أعرف من الاصحاب رادا لها في هذا الحكم، والطنع فيها بطريق التسوية بين الجمل، والحمار، والبغل غير لازم، لان حصول التعارض في أحد الثلاثة لا يسقط استعمالها في الباقي، وقد أجاب بعض الاصحاب بأنه من الجائز أن يكون الجواب وقع عن الحمارة والبغل دون الجمل، الا ان هذا ضعيف، لانه يلزم منه التعمية في الجواب وهو يناهض حكمه المجيب، وقد روى ابن اذينة، وزرارة، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام " في البئر فيها الدابة، والفأرة، والكلب، والطير، فيموت، قال: يخرج من البئر ثم ينزح. دلاء، ثم اشرب وتوضأ (1) " ومثله روى البقباق، عن أبي عبد الله عليه السلام (2)، لكن هذه لم يتضمن قدر الدلاء التي تنزح، ومن المحتمل أن يكون ذلك مما يبلغ الكر، فيكون العمل بالبيئة أولى، قال: وكذا قال الثلاثة: في الفرس، والبقرة، قال في المبسوط: ينزح كر للحمارة، والبقرة، وما أشبههما. وقال في النهاية: للحمارة والبقرة والدابة. وكذا قال " علم الهدى ره " في المصباح. وقال المفيد في المقنعة: وإن مات فيها حمار، أو بقرة، أو فرس، وأشباهها من الدواب ولم يتغير الماء نزح منها كر من الماء ونحن نطالبهم بدليل ذلك، فان احتجوا برواية عمرو بن سعيد، قلنا: هي مقصورة على الجمل، والحمارة، والبغل، فمن أين يلزم في البقرة؟ فان قالوا هي مثلها في العظم، طالبناهم بدليل التخطي إلى المماثل من أين عرفوه لابد له من دليل، ولو ساغ البناء على المماثلة في العظم لكانت البقرة كالثور، ولكانت الجاموس كالجمل، وربما كانت فرس في عظم الجمل فلا تعلق إذا بهذا وشبهه.

_____ (1) الوسائل ج 1 ابواب الماء المطلق باب 17 ح

5. (2) الوسائل ج 1 ابواب الماء المطلق باب 17 ح 6.
